القوة فى الصراع الدولى .. فنزويلا نموذجا

د. محمد أحمد مرسى

مدرس العلاقات الدولية بقسم العلوم السياسية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا

تجاوزت القضية الفنزويلية النطاق الإقليمى لتظهر بوضوح على موائد اجتماعات القوى العالمية الكبرى المتنافسة على خلق مناطق نفوذ تزيد قدراتها التنافسية، وتساعدها على الحد من قدرات الأطراف الأخرى. فعلى سبيل المثال، حافظت الصين وروسيا على موقفيهما الداعمين للنظام الذى يقوده نيكولاس مادورو بدعم مالى وعسكرى، فعززت بكين دعمها الاقتصادى لمساندة الاقتصاد الفنزويلى المتردى(١). ونتج عن وضع فنزويلا المتداعى ظهور قلق متزايد من الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة هذا السياق المعقد المهدد لمصالحها فى المنطقة، وصورتها بحسبانها القوة المسيطرة على منظومة علاقات القوة فى العالم.

عادت فنزويلا لتكون **مركز اهتمام دوليا**، وتحديدا بعد ٢٣ يناير ٢٠١٩ (اليوم التاريخى الذى يمثل نهاية حقبة بدأت فى عام ١٩٥٨)، فرئيس الجمعية الوطنية، خوان جوايدو، أدى اليمين الدستورية كرئيس مؤقت جديد لفنزويلا أمام كتلة كبيرة من المتابعين. وقد أدى ذلك إلى نشوب الأزمة السياسية والمؤسسية لبلد شديد الاستقطاب، والذى غرق منذ أكثر من خمس سنوات فى أزمة اقتصادية واجتماعية مدوية لم يسبق لها مثيل فى تاريخه. ولكن هذا العمل السياسى ما كان ليحدث له تأثير دولى لو لم يكن هناك اعتراف فورى، وغير مشروط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ودول أخرى، مثل كندا، والأرجنتين، والبرازيل، وكولومبيا، وشيلى، وبيرو (أعضاء مجموعة ليما). وبعد ذلك، من قبل ١٩ دولة من دول الاتحاد الأوروبى بإعلان خوان جوايدو وتسميته "القائم بأعمال الرئيس". لقد كان هذا الاعتراف مستغربا وفى غاية الخطورة، نظرا للعواقب السياسية التى لها أثارها محليا ودوليا. فقد مس شرعية السيادة الوطنية، وكذلك مبدأ حق تقرير المصير للشعوب، الوارد فى ميثاق الأمم المتحدة، من وجهة نظر البعض، مما يجعله حلا غير سياسى، كونه يعقد المشكلة، ولا يقدم حلولا مقبولة وقابلة للتنفيذ.

أدى هذا، **على المستوى الداخلى**، إلى حالة من الانكسار الاجتماعى والأيديولوجى الذى استشرى فى فنزويلا منذ عشرين عاما، مما يشير إلى شبح موجة من المظاهرات مشابهة للتى نظمتها المعارضة بين شهرى أبريل ويوليو ٢٠١٧، والتى خلفت أكثر من مئة قتيل، بالإضافة إلى العديد من الجرحى، والسجناء السياسيين، والخسائر المادية التى لا تقدر بثمن، والتى كان لها تأثير خطير فى الاقتصاد الوطنى الذى يعانى، بالفعل، الركود فى الوقت الحالى.

أما عواقب إعلان جوايدو رئيسا مؤقتا، فقد ذهبت إلى أبعد من المتوقع **على الصعيد الدولى**، حيث صُعدت القضية إلى مجلس الأمن الدولى -الذى اجتمع بناء على طلب الولايات المتحدة يوم السبت ٢٦ يناير ٢٠١٩- للتعامل مع قضية فنزويلا. هذا الاجتماع، على الرغم من عدم تحقيقه الإجماع اللازم للموافقة على اقتراح الولايات المتحدة وحلفائها، ساعد على الكشف عن مكانة فنزويلا فى عالم الجغرافيا السياسية، وهى منطقة تنجذب حولها المصالح الاقتصادية والاستراتيجية لدول، مثل روسيا، والصين، والهند، والولايات المتحدة، وفرنسا، وإسبانيا، وغيرها، وبالتالى سيتم التلاعب بالقدر السياسى لهذا البلد، واليوم أكثر من أى وقت مضى على المستوى الدولى.

من ناحية أخرى، تعمقت الأزمة فى فنزويلا، نتيجة اعتماد اقتصادها على استخراج الهيدروكربونات وتصديرها، مما جعلها تمثل جزءا كبيرا من اقتصادها. أما **بالنسبة للولايات المتحدة** فتعد فنزويلا مصدرا مهما للبترول، بالرغم من انخفاض جودة زيتها، الذى تتطلب عملية تكريره مصافى خاصة، معظمها فى الولايات المتحدة الأمريكية، لدرجة أن شركة النفط الحكومية الفنزويلية تمتلك عدة مصاف فى الأراضى الأمريكية لمعالجة نفطها الثقيل الذى يتطلب معالجة خاصة لتخفيفه. وبالتالى، فإن الوقود الفنزويلى، على الرغم من أنه لا يمثل أولوية بالنسبة لواشنطن، يعد استراتيجيا لرخص ثمنه، وانخفاض تكلفة نقله. يشى هذا بأن الشأن الفنزويلى مهم للولايات المتحدة الأمريكية، ويؤثر فى أمنها القومى، وأرباح شركات النفط الأمريكية، بالرغم من أن احتياطيات أمريكا الشمالية تسمح بهامش كبير من الاستقلالية.

أما **الصين**، فقد زادت من نفوذها فى فنزويلا، ويرجع ذلك أساسا إلى كونها الممول المالى الرئيسى للقروض الميسرة المرتبطة بصناعة النفط التى قد تمكنها من الاستغناء عن مصافى الولايات المتحدة. فالصين لا تنحرف عن أهدافها فى سياساتها الاقتصادية والخارجية. فهى تهدف دوما إلى الحصول على المدخلات اللازمة لصناعتها بسعر تنافسى، والحصول على هذه

السلع بأسعار يصعب على الدول المتنافسة الحصول عليها. إذ تطور بكين أدوات مختلفة من قوتها الناعمة من أجل الحصول على موقع متميز ومؤثر. أما **روسيا**، من **جانبها**، فتدعم النظام الفنزويلى، كجزء من سياستها المتمثلة فى تجديد مواقع نفوذها الدولية. وعلى الرغم من اختيارها سياسة التعاون فى المجال الاقتصادى مع الاستثمار المباشر فى صناعة النفط، والقروض الميسرة، والمعونات الإنسانية، مثل الصين، فإنها لم تقتصر على ذلك. فقد دعمت موسكو النظام فى فنزويلا بأعداد بسيطة من الخبراء العسكريين، وحاولت إقناع واشنطن والمنطقة –بما فيه الكفاية– بأنها تهدف بهذا دعم الاستقرار، من خلال هذه الإشارات التى تزامنت مع تحذيرات واشنطن لكراكاس باللجوء إلى خيار عسكرى أمريكى محتمل لوضع حد للأزمة الفنزويلية. **فى هذا الإطار**، تستخدم الصين وروسيا، بشكل خاص، فنزويلا كإشارة إلى واشنطن بأن التدخل فيما تراه مناطق نفوذها له عواقب وخيمة، وأن لديهما القدرة على القيام بذلك فى شتى أنحاء العالم، بما فى ذلك ما يتاخم الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن الموقف الراهن ليس معقدا إلى حد ما، فإنه يحمل بين طياته تشابهات مع أزمة الصواريخ بين موسكو وواشنطن فى أوائل الستينيات من القرن الماضى، ومناطق أزمات وصراعات مختلفة، كما هو الحال فى سوريا وأوكرانيا. ولعل السيناريو الجديد فى فنزويلا الآن ومواجهات القوى العظمى لبعضها، من خلاله، يسلط الضوء على مظاهر لعبة القوة الجيوسياسية فى القرن الحادى والعشرين من الآن فصاعدا(٢).

لقد تحول الصراع فى فنزويلا لهذه الأسباب آنفة الذكر إلى أزمة ذات تداعيات، ليس فقط على المستويين المحلى والإقليمى، بل أيضا على المستوى الدولى بسبب دور الولايات المتحدة الأمريكية، والتباطؤ الذى تتخذه جهات فاعلة خارج المنطقة، مثل الاتحاد الأوروبى، وروسيا، والصين. ففى فنزويلا، أصبح مستقبلها ومستقبل التوازن الجديد داخل أمريكا اللاتينية على المحك، بل أصبحت لها بعض التداعيات الدولية. من هنا، تبرز أهمية هذه الدراسة وما تهدف إليه لتوضيح تداعيات هذا الصراع على الوضع، والحلول المقترحة للقضية الفنزويلية.

تشكل فنزويلا، على الرغم من وضعها الاقتصادى المتداعى، مصدرا مهما للموارد الطبيعية. فهى تتمتع باحتياطى نفطى كبير فى أراضيها، ضمن موارد طبيعية أخرى لا تقل أهمية عن مشتقات النفط الذى يتركز فى منطقة معروفة باسم حزام أورينوكو، وهو الأهم من حيث الإسهام فى اقتصادها، والأرخص بالنسبة للشركات النفطية الأمريكية، التى تحقق منه أرباحا تفوق أى مصدر آخر(٣). ربما كان هذا دافعا مهما للقوى الدولية المنافسة فى المنطقة، مثل الصين وروسيا، للحد من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، والتدخل من أجل خلق مساحة نفوذ أكبر، وإيجاد موطئ قدم على الساحة الدولية تلجم بها الهيمنة الامريكية، وتضع حدا لها.

لعل ما حدث ويحدث على الساحة الدولية من صراعات فى مناطق أخرى من العالم كان مثالا كاشفا ومفسرا لضرورة هذه الدراسة، التى يمكن من خلالها استكمال طبيعة هذا الصراع وتداعياته وفهمه فى منطقة من أهم المناطق بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. وبالإضافة لذلك، أدى انخفاض هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية النسبى، نتيجة لتغلغل الصين، على سبيل المثال، التى تعمق وجودها الاقتصادى فى القارة اللاتينية، إلى تغير جيوسياسى، يستلزم دراسة الوضع الجديد فى هذه المنطقة الحيوية من العالم. أما على صعيد القارة اللاتينية، فلقد أدى انخفاض أسعار البترول من ناحية، والفساد والاضطرابات السياسية، من ناحية أخرى، إلى تباطؤ اقتصادى، ومشكلات اجتماعية وسياسية أدت فى مجملها إلى تقليص القاعدة الاجتماعية الداعمة لنظم الحكم القائمة. أضف إلى ذلك استخدام حكومة دونالد ترامب وحلفائه من اليمين المتشدد فى أمريكا اللاتينية فضائح الفساد التى أثرت فى بعض السياسيين المنتمين لليسار لتشويه سمعتهم، وتمكين اليمين من الاستيلاء على السلطة للقضاء على الطبقة الحاكمة، ووضع القارة فى مسار يخدم المصالح الأمريكية.

تأسيسا على ما سبق، ترتبط بالمشكلة البحثية عدة أسئلة تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عنها، منها: لماذا أصبحت فنزويلا موضوع نقاش ذا صلة بالسياسة الدولية؟، وما هى مصلحة الدول الكبرى فى هذه الدولة الواقعة فى أمريكا اللاتينية؟، وما مدى تأثير التفاعلات بين الدول الكبرى، وحالة الاستقطاب الدولى والإقليمى فى حل الأزمة فى فنزويلا؟، وهل يمكن أن تنتهى الأزمة فى فنزويلا إلى صراع بين القوى العظمى؟، وإلى أى مدى يمثل التدخل الدولى مخرجا من الأزمة، وهو السؤال الجوهرى لهذه الدراسة. لذلك، تتطلب طبيعة الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفى التحليلى لتوضيح طبيعة التنافس بين القوى الدولية المختلفة ومكوناته، من أجل الكشف عن جوهر هذا التنافس، وقدرة كل قوة على التأثير فى الأخرى، وفى الوضع الفنزويلى، والآليات المقترحة لحل الأزمة الناتجة عن تدهور الأوضاع السياسية فيها، حيث يستخدم هذا المنهج فى الدراسات التى تصف وتفسر الوضع الراهن، أو ما هو كائن فى أرض الواقع لظاهرة ما، وكذلك فى الدراسات التى تهتم بتكوين الفرضيات واختبارها. كما يعد هذا النوع من البحوث ذا أهمية خاصة فى مجال الدراسات السياسية الدولية، لاسيما أنه يستخدم للكشف عن توجهات الفاعلين واتجاهاتهم إزاء موقف معين. كما سعت الدراسة أيضا إلى الإجابة عن السؤال المحورى المرتبط بمدى إمكانية تحول هذا التنافس إلى مواجهة بين الدول الكبرى من عدمه، ودور الدعم الموجه للأطراف المؤثرة فى الوضع الداخلى فى تطور الأزمة، لتعرض فى النهاية المبادرات المقترحة لحلها، ودور الأطراف الدولية فى تفعيلها.

المحور الأول- الاستقطاب الدولى والإقليمى وطبيعة الأزمة:

أصبحت فنزويلا، بداية عام ٢٠١٩، قضية سياسية دولية، لأن

أزمتها السياسية المؤسسية منذ عام ٢٠١٣ لم تعد فقط أزمة أدت إلى انهيار اقتصادى واجتماعى، بل تحولت أيضا إلى أزمة إقليمية ودولية. فمن الناحية الإنسانية، ووفقا لبعض التقديرات، وصل عدد النازحين إلى عدد يتراوح بين ثلاثة وأربعة ملايين مهاجر يمثلون مشكلة إقليمية إنسانية تتطلب حلولا سريعة وفعالة. ودوليا، ارتفع نبض المواجهات بين الولايات المتحدة، والصين، وروسيا تجاه هذه القضية. وفى الوقت نفسه، يتم التشكيك فى دور قوى أخرى، مثل الاتحاد الأوروبى، بحسبانه قوة تقوم سياستها الخارجية على أساس الدفاع عن حقوق الإنسان، والحفاظ على القيم الديمقراطية.

تختبر هذه الأزمة فاعلية قيادة الولايات المتحدة الأمريكية وقدرتها على الحفاظ على نفوذها فى مواجهة قوة الصين وروسيا الناشئة، والنفوذ الأخلاقى والسياسى للاتحاد الأوروبى، والتوازنات الداخلية داخل أمريكا اللاتينية، التى تحدث فى ظل تغير الاتجاهات السياسية بسبب ضعف التوجهات الاشتراكية واليسارية المعتدلة، مقابل هيمنة حكومات يمين الوسط واليمين المتشدد. كما تشكل أزمة فنزويلا خطرا على الاستقرار الإقليمى، إذ تؤثر أزمتها الإنسانية، بالفعل فى أمريكا اللاتينية بشكل أساسى، إو تعانى البلدان المجاورة ظروفا سياسية اجتماعية غير مطمئنة تتمثل فى الجريمة المنظمة ومافيا المخدرات، وصعود بعض التيارات المتشددة للحكم.

من هنا، أصبحت الأزمة السياسية المؤسسية الفنزويلية (إضافة إلى الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التى استمرت أكثر من خمس سنوات) مركز اهتمام الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٩ على المستوى الدولى، على الأقل من منتصف العقد الماضى، لما قام به النظام فى كاراكاس من دورنشط فى مقاومة محاولات الهيمنة القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية، وتشكيله لائتلاف واسع مناهض للهيمنة الأمريكية الشمالية على النطاق الإقليمى، ومن ثم الدولى. وحاولت كذلك الحد من تأثير تحالف الولايات المتحدة مع امبراطورية النفط فى فنزويلا للتحكم فى إمكاناتها النفطية الضخمة، التى تحقق أرباحا كبيرة جدا لشركات تعمل فى أحد البلاد الكبيرة استهلاكا للنفط(٤).

بالتالى، دخلت الأزمة فى فنزويلا مرحلة خطيرة لا يمكن التنبؤ بنتائجها، على الرغم من أن عددا قليلا من المراقبين يتوقع خروجا سلميا. لكن عناد النظام، ورفضه لفتح قناة إنسانية لتلقى الإمدادات الطبية والغذاء يعد من العوامل التى لا تساعد على الوصول إلى حل سلمى للمشكلة.

من ناحية أخرى، يتعامل الفاعلون الدوليون بحذر شديد مع إمكانية الانتقال السلمى والآليات الهشة لتحقيق ذلك لاقتناعهم بأن جميع السيناريوهات المحتملة تقريبا تعول على دور القوات المسلحة كعنصر أساسى ضرورى فى الحلول الممكنة، بالنظر إلى الدور المتزايد الذى لعبته كممثل رئيسى فى السياسة الداخلية.

كما يعد قانون العفو، الذى أقرته الجمعية الوطنية، خطوة مهمة فى هذا الاتجاه، على الرغم من أن هناك عدم ثقة واضحا بين العالمين السياسى والعسكرى. لذلك، سيكون من الصعب فى هذا التوقيت العفو عن مرتكبى الجرائم التى وقعت فى السنوات الأخيرة، وفى الوقت ذاته إعادة دمجهم الضرورى فى المجتمع.

يسهم الناطقون الرسميون أنفسهم فى تهيئة بيئة الوضع نحو اللجوء للحرب. فالخطاب والدعوات المتكررة للدفاع عن فنزويلا من التدخل المسلح الذى من الممكن أن يحول فنزويلا إلى فيتنام جديدة، كقرار دمج الميليشيات فى مكونات الحرس الوطنى والجيش، وتنفيذ مناورات عسكرية شاملة فى أنحاء مختلفة من البلاد، تم الإعلان عنها يومى ١٠ و١٥ فبراير ٢٠١٩، وتعليق الرحلات الجوية، وغلق المجال الجوى(٥).

السيناريو الدولى فى واقع الأمر قد تغير. فالحكومة الفنزويلية يزداد ضعفها وعزلتها الدولية يوما بعد يوم. فالأجندة التقليدية –حقوق الإنسان، والديمقراطية، والحكم– للتدخل، والتى أفسحت المجال لكى تكون فنزويلا قطعة شطرنج فى الساحة الدولية، لم تعد صالحة، بل أصبح العنصر الجيوسياسى هو المفتاح لرسم السيناريوهات، التى ستحل على أساسها الأزمة فى فنزويلا، والتى تمثل الآن جزءا من المناورات الاستراتيجية للدول الفاعلة فى الساحة الدولية.

يأتى تأكيدا لذلك ما تم فى مجلس الأمن، التابع للأمم المتحدة، الهيئة المسئولة عن ضمان السلام والأمن الدوليين، فى جلسة استثنائية لتحليل الوضع، فى هذا البلد. وعلى الرغم من معارضة روسيا والصين، الحليفين الرئيسيين للنظام الفنزويلى، عقدت جلسة المجلس، وكانت دليلا كافيا على إيصال رسالة واضحة للنظام الفنزويلى سيئ السمعة –كما تم وصفه– وإلى كل من روسيا والصين.

بعد هذه الجلسة، ظهرت روسيا وحدها الحليف الاستراتيجى الأكثر وضوحا، والأهم للنظام الفنزويلى، بعد ما أظهرت الصين جانبها البراجماتى، حيث أقر الناطقون الرسميون باسم بكين بأن حكومتهم "تحافظ على اتصالات وثيقة مع جميع أطراف "النزاع فى فنزويلا"، من خلال قنوات مختلفة، وأنها مستعدة للعمل مع جميع الفاعلين فى الأزمة. هناك عنصر آخر يجب تسليط الضوء عليه، والذى سنتطرق إليه، وهو زيادة التيار الدولى الداعم لخوان جوايدو، والذى سوف يؤثر، دون شك، فى نوعية الحلول والآليات، التى سوف تسعى مختلف الجهات الفاعلة فى المجتمع الدولى للجوء إليها(٦).

ويمكن إيجاز المشهد السابق فى عدة نقاط، هى:

أولا– تحدث الأزمة الفنزويلية فى منطقة غير مستقرة (أمريكا اللاتينية) تتميز بتجانسها الذى تصحبه انقسامات عميقة تهدد توازن القوى فيها. يفسر هذا عدم وجود توافق فعال أو تنسيق لحل القضية الفنزويلية من جانب دول أمريكا اللاتينية، بما يتجاوز تحركات بلدان مجموعة ليما فى العامين الماضيين(٧).

ثانيا– يتم ذلك فى سياق دولى يتسم بتعدد الأقطاب، مع وجود صراعات جيوسياسية تشكك فى قدرات القيادة الأمريكية على المستوى العالمى، مع صعود الصين، والتحدى الدائم الذى تمثله روسيا تحت قيادة فلاديمير بوتين.

ثالثا– تدهور الوضع فى فنزويلا إلى أزمة متعددة الجوانب (اجتماعية، واقتصادية، وإنسانية، وسياسية) محدثا مشكلة

اجتماعية عميقة أوجدتها الهجرة الجماعية، التى تحولت إلى أزمة إنسانية إقليمية. فقد دفع التضخم المتزايد فى الأسعار، ونقص الغذاء والدواء، والأزمة السياسية المؤسسية ملايين الفنزويليين إلى خارج البلاد (وفقا للأمم المتحدة، غادر نحو ٣,٤ مليون شخص، بالرغم من وجود تقديرات أخرى تتحدث عن ثلاثة إلى أربعة ملايين مهاجر). فالفنزويليون اليوم هم رابع طالب للجوء، بعد سوريا، والعراق، وأفغانستان(٨).

وقد أضحى هذا تحديا كبيرا غير مسبوق بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية لتحديد مصير معظم المهاجرين الفنزويليين، الذين لا يستطيعون الذهاب إلى الولايات المتحدة أو أوروبا. ويزيد المشكلة حدة الأصول الإسبانية، والبرتغالية، والإيطالية لهؤلاء المهاجرين. فقد أصبحت بلدانهم الأصلية هدفهم، بعد أن ضاقت بهم السبل فى فنزويلا، مما سيشكل عبئا إنسانيا على هذه البلاد. على أية حال، يتركز التدفق الأكثر أهمية فى كولومبيا، ومن هناك يتسرب إلى أنحاء القارة. وبهذه الطريقة، يفرض وصول المهاجرين على نطاق واسع ضغطا على الاقتصادات الضعيفة لبلدان القارة اللاتينية، التى تتسم بعدم كفاية البنية التحتية الأساسية من صحة، وتعليم، وإسكان، ونقل. لهذا السبب، فإنه ليس من المستغرب ظهور حالة من الرفض، وتفشى العنصرية تجاه المهاجرين فى بعض بلدان المنطقة(٩).

خامسا- نواجه أيضا أزمة قارية ودولية بسبب العواقب السياسية والجيوسياسية لوجود ازدواجية فى السلطة، فهناك نيكولاس مادورو، وخوان جوايدو اللذان يتمتعان بشرعية بعدهما رئيسين من قبل الفنزويليين، ومن قبل المجتمع الدولى. فقد أدى هذا المشهد المحلى الجديد إلى تحول فى الأزمة، وزادها تعقيدا تولى الجمعية الوطنية صلاحيات السلطة التنفيذية فى ٢٣ يناير ٢٠١٩. وقد ازدادت هذه الظاهرة تعقيدا بعد أداء خوان جوايدو اليمين الدستورية كرئيس مسئول(١٠).

اعتمدت الهيئة التشريعية الفنزويلية على المواد ٢٣٣، و٣٣٣، و٣٥٠ من الدستور(١١) لتشكيل حكومة مؤقتة، وتنص على الآتى: "عند تعرض رئيس أو رئيسة الجمهورية للوفاة، أو الاستقالة، أو الفصل من المحكمة العليا، أو العجز الجسدى أو العقلى الدائم المعتمد طبيا من قبل مجلس طبى تعينه محكمة العدل العليا، وبموافقة الجمعية الوطنية، أو التخلى عن المنصب بعد الإعلان عن التخلى من قبل الجمعية الوطنية، وكذلك المطالبة الشعبية بإنهاء لولايته .. ستجرى انتخابات جديدة .. وسيتولى رئيس الجمعية الوطنية رئاسة الجمهورية حتى يتم انتخاب رئيس أو رئيسة جديدة". وفى المادة ٣٣٣ لاستعادة الصلاحية الدستورية، ذكر جوايدو أيضا تلك المادة، التى تحمى الدستور فى حالة "توقف العمل بالدستور بالقوة، أو يتم إلغاؤه بأى وسيلة أخرى غير المتفق عليها". تمكن هذه المادة أى مواطن إذا تم انتهاك الدستور، "سواء كان من النواب أم لا، من تقديم كل التعاون من أجل استعادة الصلاحيات الدستورية وتفعيلها"(١٢). وهو عمل تتهم المعارضة مادورو بارتكابه أكثر من مرة. وبالنظر إلى انتخابات ٢٠ مايو ٢٠١٨، التى أعيد فيها انتخاب مادور، فقد تم عدُّها غير شرعية، ورفضت الجمعية تنصيبه فى ١٠ يناير ٢٠١٩ فى مقر محكمة العدل العليا، وبطبيعة الحال أمام الجمعية الوطنية أيضا(١٣).

المحور الثانى- تداعيات التدخل الدولى:

١- خوان جوايدو والدعم الدولى:

أ- الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها:

انقسمت القوى العالمية الفعالة إلى فريقين: فريق يناصر مادورو، وآخر يدافع عن جوايدو. كان دونالد ترامب أول من اعترف بجوايدو، وقد أدى هذا الاعتراف إلى موجة من الاعترافات الفورية، كما ساعد فى ذلك أيضا الجهود الدولية التى قامت بها مجموعة من القادة الفنزويليين المعارضين، خلال الأشهر السابقة (خاصة ليوبولدو لوبيث، وماريا كورينا ماتشادو، وخوليو بورخيس، ومانولروسالس)(١٤) للاستفادة من أزمة عدم شرعية حكومة مادورو، منذ انتخابات مايو ٢٠١٨، التى لم تعترف بها القوى العالمية الكبرى: الاتحاد الأوروبى، والولايات المتحدة الأمريكية، والعديد من البلدان فى المنطقة. فبعد قرار ترامب، فإن ١١ من ١٤ دولة، تشكل مجموعة ليما (البرازيل، وكندا، والأرجنتين، وبيرو، وكولومبيا، وشيلى، وكوستاريكا، وجواتيمالا، وهندوراس، وبنما، وباراجواى)، وهى منظمة متعددة الأطراف تم إنشاؤها عام ٢٠١٧ للإسهام فى حل الأزمة الفنزويلية، أكدت شرعية جوايدو رئيسا(١٥).

كانت السلفادور من الحلفاء التقليديين للنظام الفنزويلى، وسرعان ما أبدى رئيسها نجيب بوكيلى، المنتخب حديثا، دعمه علنيا لجوايدو. بالتالى، فقد كان من الممكن أن يكون قرار ترامب التدخل فى فنزويلا أكثر تعقيدا إذا لم يحدث تغيير على نطاق أمريكا اللاتينية فى موقفها من البلد الكاريبى. فمنذ إنشائها فى أغسطس ٢٠١٧، بدأت مجموعة ليما تلعب دورا متزايد الأهمية. وفى العام التالى، شددت لهجتها. وهو اتجاه أصبح واضحا بدءا من يناير ٢٠١٩. وبهذه الطريقة، تم اتخاذ موقف واضح فيما يتعلق بشرعية حكومة مادورو، مع التخلى عن سياسة أمريكا اللاتينية التقليدية المتمثلة فى عدم التدخل فى الشأن الداخلى لبلدان المنطقة. ففى ١٩ ديسمبر ٢٠١٨، بعد اجتماع فى بوجوتا، تم الإعلان عن عدم اعتراف أى من أعضاء المجموعة بنتائج الانتخابات التى أعيد فيها انتخاب نيكولاس مادورو(١٦).

قررت دول مجموعة ليما مجتمعة فى ٣ يناير ٢٠١٩، باستثناء المكسيك، فى بيان معلن، تأكيد أن العملية الانتخابية فى فنزويلا غير شرعية، لأنها لا تمتثل للمعايير الدولية المطلوبة. ونظرا لأن غالبية دول أمريكا اللاتينية أقرت بعدم شرعية مادورو، فإن استجابة ترامب أولا، واستجابة الاتحاد الأوروبى لاتخاذ قرارات ضد هذا البلد لم تتأخر كثيرا(١٧).

وسرعان ما ظهرت سلسلة من نظريات المؤامرة، التى ربطت بين استراتيجية ترامب ومحاولة الولايات المتحدة الاستيلاء على ثروة فنزويلا النفطية، التى روج لها مادورو ليؤكد أن "الرئيس

الأمريكى مريض بالهوس، ويحاول النيل من الوطن النبيل (واصفا بلاده)"، "فهل لهوس دونالد ترامب تفسير إلا أنهم يسعون إلى سرقة النفط من الفنزويليين"(١٨). ومع ذلك، لا يبدو أن استراتيجية إدارة ترامب وقراراتها ركزت على النفط. فى واقع الأمر، إن اعتماد فنزويلا على الولايات المتحدة فيما يخص النفط أكبر، وليس العكس. فإبان حكم تشابيث، ضاعفت فنزويلا من اعتمادها على صادراتها إلى الولايات المتحدة، والتى تحولت من ٢٠٪ من إجمالى صادراتها فى عام ١٩٩٧ إلى ٤٠٪ الآن. فى حين أن الولايات المتحدة خفضت من اعتمادها على النفط الفنزويلى من ١٧٪ إلى ١٣٪. لكن يجب ألا ننسى هنا الاهتمام الكبير للصين وروسيا بالهيدروكربونات الفنزويلية فى العقدين الماضيين، وقلق الولايات المتحدة الأمريكية من وجودهما فى القارة اللاتينية(١٩).

بالإضافة إلى ذلك، من المفيد إعادة ترتيب الأهمية الجيواستراتيجية للنفط الفنزويلى للأسباب التالية:

١- تلعب دول الخليج العربى دورا أكثر أهمية فى الإمداد العالمى من فنزويلا.

٢- تتمتع الولايات المتحدة بالاكتفاء الذاتى من الناحية العملية فيما يتعلق بالهيدروكربونات، وذلك بفضل النفط الصخرى، الذى قلل -إلى حد كبير- من واردات الولايات المتحدة من النفط بنحو ٣٠٪(٢٠).

٣- هناك مشكلات خطيرة تواجهها صناعة النفط الفنزويلية، نظرا لقلة الاستثمارات والموارد المالية اللازمة لتحديث الصناعة، دون إغفال دور مافيا النفط الفنزويلية وتسييسها لإدارة شركة الوطنية للنفط (PDVSA)، والتى تم تحويلها إلى مصدر خاص لتمويل مشاريع تخدم مصالح خاصة، وليست وطنية. كما يجب أن نضيف إلى ذلك حجم الاستثمار الهائل المطلوب لإعادة تنشيط قطاع النفط الفنزويلى، والوقت اللازم للحصول على عوائد هذه الاستثمارات(٢١).

٤- يجب أن نضع فى الحسبان أن تفسير قرارات إدارة ترامب تجاه فنزويلا يخضع للأوضاع الداخلية فى الولايات المتحدة من فقدان الأغلبية الجمهورية فى مجلس النواب، وسيطرة الديمقراطيين عليه(٢٢)، حيث رأت السلطة التنفيذية كيف يمكن تنفيذ مشروعها السياسى العظيم، وخطاباتها الشعبوية الرمزية، بحثا عن استعادة المكانة المفقودة (أكثر سهولة فى هذا الوقت فى السياسة الدولية عن السياسة الداخلية). فى هذا الإطار، تحقق الأزمة الفنزويلية أغراض ترامب، حيث وجد فيها مادة خصبة ليتوجه لقاعدته الانتخابية بهدف الحصول على أصوات الناخبين فى الولايات الرئيسية كفلوريدا، مع حلول عام ٢٠٢٠، حيث يتعايش الآن الناخب المناهض لما يمثله كاسترو مع موجة من المهاجرين الفنزويليين الكارهين لما يمثله تشابيث. هذا الناخب يعلم جيدا أن تدهور النظام البوليفارى يعنى الإسراع بتراجع الحليف، الداعم لكوبا منذ عام ١٩٩٩.

ب- الاتحاد الأوروبى:

كانت استجابة الاتحاد الأوروبى أكثر توازنا من استجابة الولايات المتحدة، ودول أمريكا اللاتينية. فقد مرت عملية الاعتراف الأوروبى بجوايدو، عبر ممرات أخرى، وبدراسة بنى عليها الموقف النهائى الذى أثر فيه موقف الحكومة الإسبانية بشكل قاطع، والذى بدا أكثر حكمة بشأن الموقف الذى يجب تبنيه فى الأزمة الفنزويلية، وتم التعبير عنه عبر عدة اجتماعات ومفاوضات لإيجاد موقف مشترك مبنى على أسس تسهم فى حل الأزمة، وفق ما صرح به وزير الخارجية الإسبانى من أن موقف بلاده رافض لأى تدخل عسكرى فى الأزمة الفنزويلية، مؤكدا أن إسبانيا "ستدينه ولن تقبل به"(٢٣). وقد أعطى بيدروسانشيث، رئيس الحكومة الإسبانية، فى ٢٦ يناير ٢٠١٩، ثمانية أيام مهلة للبدء فى عملية انتقالية تنتهى بانتخابات رئاسية، وإلا فسوف يعترف بخوان جوايدو رئيسا للبلاد، وقد رحب المجتمع الدولى بذلك(٢٤).

من ناحية أخرى، أيد البيان المعلن للممثلة العليا للاتحاد الأوروبى، فيدريكا موجرينى، الجمعية الوطنية تأييدا تاما بعدِّها "المؤسسة الديمقراطية الشرعية فى فنزويلا"، مع الأخذ فى الحسبان أن "سلطاتها يجب أن تستعاد، وأن تحترم، بما فى ذلك امتيازاتها، وحماية أعضائها بحصانة تمكنهم من القيام بعملهم". لم يقتصر الأمر على عدم الاعتراف بمادورو، بل أكد البيان أيضا عدم شرعيته على أساس أنه يعتمد على انتخابات "لم تكن حرة أو نزيهة أو موثوقا فى نتيجتها"، ومن الضرورى أن تكون هناك "حكومة تمثل إرادة الشعب"، وشدد على "وجوب إجراء انتخابات رئاسية حرة، وشفافة ذات مصداقية، وفقا للمعايير الديمقراطية الدولية والنظام الدستورى الفنزويلى"، دون الإشارة إلى الجهة التى يمكن لها القيام بذلك(٢٥).

وضع بيان فيدريكا موجرينى مادورو فى معضلة مستحيلة، لأنه مهما يكن قراره، فإنه سيؤثر سلبا فى مصالحه. فإذا دعا مادورو إلى انتخابات جديدة، فهو يقبل بعدم شرعيته. لذلك، كان من الأفضل له الاعتراف بقرارات الجمعية الوطنية، ورحيله عن السلطة. ولكن إذا رفض مادورو الطلب الأوروبى، فيمكن لبروكسل الاعتراف بالجمعية الوطنية بحسبانها الجهة الفاعلة الوحيدة القادرة على "استعادة النظام الدستورى"، مع الاعتراف "بالرئاسة المؤقتة لجوايدو رسميا". وإذا رفض مادورو ذلك، فإن الموقف الأوروبى يتقارب مع موقف الولايات المتحدة ومجموعة ليما. وإذا قبله، فهذا يعنى -ضمنا- قبوله بالرحيل عن السلطة(٢٦).

بعد انقضاء المهلة المحددة بثمانية أيام، اعترفت فى البداية إسبانيا، وفرنسا، وألمانيا، والبرتغال، والمملكة المتحدة، والدنمارك، وهولندا، والمجر، وفنلندا، وبلجيكا، ولوكسمبورج، والجمهورية التشيكية، ولاتفيا، وليتوانيا، وإستونيا، وبولندا، والسويد، وكرواتيا، وسلوفينيا بجوايدو رئيسا شرعيا. بعد ذلك، انضمت إيطاليا، واليونان، والنمسا لمجموع الدول المعترفة به. إن تأخر هذه الدول فى الموافقة يرجع، بالنسبة لليونان إلى القرب السياسى والأيديولوجى لحكومتها من الحكومة الفنزويلية. وفى حالتى النمسا وإيطاليا، من الممكن أن يكون التأخر سببه تقارب وجهات النظر بينهما وبين الاتحاد الروسى(٢٧).

وقد كان من الصعوبة بمكان الوصول إلى توافق أوروبى

يعكس موقفا مشتركا. لكن فى نهاية الأمر، اعترفت معظم الدول الأوروبية بجوايدو، وصدر البيان المشترك للدول الثمانى والعشرين محددا موقفا واضحا: ألا وهو ". الأخذ فى الحسبان أن نيكولاس مادورو اختار عدم بدء العملية الانتخابية المطلوبة. ولهذا السبب، ووفقا لمبادئ الدستور الفنزويلى، سيتم الاعتراف، ودعم خوان جوايدو، رئيس الجمعية الوطنية المنتخبة ديمقراطيا، رئيسا شرعيا مسئولا عن فنزويلا، من أجل الدعوة إلى انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وديمقراطية"(٢٨). كذلك، تلقى جوايدو دعما مهما من دول أخرى، مثل إسرائيل، والمغرب، واستراليا، التى تتمتع بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك أوكرانيا كان لها موقف مؤيد وداعم واضح لطبيعة علاقتها المتوترة مع روسيا.

٢- نيكولاس مادورو والدعم الدولى:

يتمتع مادورو بدعم دولى، من خلال مجموعة غير متجانسة من الدول، ومتفقة على دعمها التاريخى للتيار المؤيد لتشابيث المبنى على شعبية الرئيس السابق أوجو تشابيث، والمتضائل فى أمريكا اللاتينية (كوبا، وبوليفيا، ونيكاراجوا)، وبعض دول الكاريبى التى تعتمد على البترول الفنزويلى. يضاف إلى هؤلاء الحلفاء التقليديين من خارج المنطقة الشركاء فى الحرب ضد "الإمبريالية" الذين يدّعون أنهم فى حرب ضدها، مثل: إيران وتركيا، إضافة إلى قوتين ناشئتين لهما مصالح ومواقف متباينة للغاية، هما الصين وروسيا، بالرغم من اتفاقهما على منافسة وتحدى الولايات المتحدة الأمريكية، كل بطريقته، فأصبحتا الداعمتين الدوليتين الرئيسيتين لحكومة مادورو. فالنفط الفنزويلى يعد عنصرا أساسيا فى استراتيجية التنمية والتوسع العالمية للصين. أما بالنسبة لروسيا، فتمثل فنزويلا قطعة أخرى فى لعبة بوتين ضد الولايات المتحدة، يتمثل الهدف منها فى محاولة إضعاف الهيمنة الأمريكية. وتتمتع هاتان القوتان الناشئتان بمصالح اقتصادية، ومالية، وجيوسياسية مهمة فى فنزويلا. فمنذ عام ٢٠٠٦، أقرضت روسيا فنزويلا نحو ٢٠ مليار دولار(٢٩). ومن جانبها، منحتها الصين فى الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٧ أكثر من ٦٢ مليار دولار فى شكل ائتمانات(٣٠).

أ- الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا:

لفهم المشهد جيدا، يجب أن ننظر للأمر بمنظور المصالح الجيوسياسية، بالإضافة إلى المصالح الاقتصادية لنصل إلى تأويل مقنع يفسر التنافس الروسى مع الولايات المتحدة الأمريكية فى هذه الأزمة. كما يجب علينا أن نضع فى الحسبان أن فنزويلا لا تتعدى أن تكون حجرا آخر تحاول روسيا وضعه فى طريق الولايات المتحدة الأمريكية، وربما الهدف ليس إلا شغل هذا البلد عن مسارات أخرى فى مناطق أخرى من العالم. فمادورو أيامه معدودة، وفى موقف لا يحسد عليه. لكن المعلن نراه فى دعم موسكو وبكين لكاراكاس بوضوح فى جلسة مجلس الأمن للأمم المتحدة، التى عقدت بناء على طلب الولايات المتحدة فى ٢٦ يناير٢٠١٩، وفيها اتهم السفير الروسى فاسيلينى بينزيا، الممثل الدائم لروسيا لدى الأمم المتحدة، واشنطن بمحاولة إحداث انقلاب "بدء انقلاب" ضد مادورو. فى حين رفض الممثل الصينى ما تشاو شيوى "التدخل الأجنبى فى الشئون الفنزويلية"، وعارض وضع البلاد فى جدول أعمال مجلس الأمن. وأخيرا، منعت روسيا والصين، بدعم من جنوب إفريقيا وغينيا الاستوائية، اعتماد الإعلان المؤيد للجمعية الوطنية الفنزويلية(٣١).

يلاحظ وجود تنوع بين ردة فعل الصين وروسيا من الأزمة الفنزويلية. فرد فعل الصين أكثر دقة وانضباطا من روسيا، حيث سعت حكومة بوتين بشكل مستمر وثابت إلى الاصطدام مع واشنطن كهدف أساسى، مما يبرر ما قيل سلفا. فروسيا تسعى إلى إظهار عيوب فى إدارة الولايات المتحدةالأمريكية، وإعاقة ممثليها عن العمل، مبرزة تآكل الإدارات المختلفة التى تعمل فى البيت الأبيض. وفى واقع الأمر، فإن ما يحدث فى فنزويلا هو شىء وظيفى بالنسبة لموسكو، لأنه يخلق مشكلات للولايات المتحدة الأمريكية فى مجال نفوذها (الفناء الخلفى التاريخى الشهير للبيت الأبيض). وينبغى ألا ننسى أن الوضع الفنزويلى يعرض الاستثمارات والقروض الروسية للخطر. ففى عام ٢٠١٧، سيطرت شركة الطاقة الحكومية روس نفط (Rosneft) على ٤٩,٩٪ من شركة سيتجو (Citgo)، الشركة التابعة لشركة النفط الفنزويلية فى الولايات المتحدة الأمريكية(٣٢). ومن ثم، فقدرة روسيا على تعطيل الولايات المتحدة الأمريكية لها حدود واضحة للغاية. لأنه مع اتساع الأزمة، خففت موسكو دعمها لمادورو، وبدأت روسيا بدعم مسار آخر يتبنى الحوار بين النظام والمعارضة. ونتيجة لتبنى دول الجوار الأمريكى موقفا موحدا بشأن القضية، أصبحت جدوى الالتزام الروسى بمادورو ضعيفة كما سبقت الإشارة، وهذا يتناقض بشكل واضح مع الموقف من الصراع السورى، حيث أوجدت الانقسامات العميقة بين تركيا، والمملكة العربية السعودية، وإيران فرصا لتحقيق انفراجة فى سوريا، كما فى أوكرانيا، حيث ملأت روسيا فراغا تركه الغرب الذى لم يكن مستعدا للتصرف. لكن على النقيض من ذلك فى فنزويلا، بدرت إشارات واضحة من الولايات المتحدة الأمريكية بأنها سترد بقوة على استفزازات موسكو، ولا يوجد فراغ غربى فى فنزويلا، وعلى روسيا التراجع عن توجهاتها(٣٣).

وعلى الرغم من أن بكين أبدت فى ٢٤ يناير ٢٠١٩ دعمها لنيكولاس مادورو، ووجهت اللوم إلى "التدخل فى الشئون الداخلية" من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فإن وزارة الخارجية الصينية أعلنت، فى وقت لاحق، أنها تحتفظ "باتصالات وثيقة مع الأطراف المعنية كافة" فى الأزمة، من خلال عدة قنوات"، حتى إنها عرضت نفسها كوسيط(٣٤). وهذا إن دل على شىء، فإنما يدل على أن الصين تفكر استراتيجيا على المدى الطويل، كما يدل أيضا على اعتراف ضمنى، بالمفاوضات لضمان استمرارية مصالحها، حال حدوث تغيير فى الحكومة، على الرغم من أنها غير مؤكدة فى الوقت الحالى.

لا يملك بوتين القدرة الاقتصادية أو العسكرية لدعم مادورو، كما أنه غير راغب فى الخوض فى معركة خاسرة. من ناحية أخرى، بالرغم من أن الصين لديها ما يكفى من القوة الاقتصادية، فإن حكومة شى جين بينج تتطلع إلى أن يُنظر إليها

على أنها جهة فاعلة دولية موثوق فيها، ونشطة، وليس دولة مارقة تتصرف برعونة. ذلك الدور يبدو أنه ملتصق بروسيا، التى تسعى، فى حقيقة الأمر، إلى حماية استثماراتها من خلال إتاحة الوقت المناسب للخروج الآمن، أو البقاء الآمن، فى ظل نظام جديد. كما تسعى أيضا إلى الإبقاء على وجودها للوصول إلى النفط الفنزويلى الذى يعد أمرا حيويا فى التأثير فى الولايات المتحدة الأمريكية، والتفاوض معها على ملفات أخرى فى الساحة الدولية.

ب - إيران وتركيا:

من الجدير بالذكر أيضا ما تقدمه إيران وتركيا من دعم لمادورو، وهما دولتان عليهما الكثير من علامات الاستفهام. وقد ازدادت فى الآونة الأخيرة علاقة حكومة أردوغان بحكومة مادورو، فى سعى منها إلى زيادة وجودها الاقتصادى فى أمريكا اللاتينية. فعلى الصعيد السياسى، منذ عام ٢٠١٦، عندما حدث الانقلاب على حكومة رجب طيب أردوغان، تدهورت ظاهريا علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية. فعلاقته معها قائمة على تحالف استراتيجى، ومصالح جيوسياسية مشتركة، وتربطها بها روابط اقتصادية وثيقة انعكست على صفقات مشتركة، مثل بيع الذهب الفنزويلى لتركيا، مقابل الغذاء والدواء(٣٥).

أما الروابط الأقوى، فهى مع إيران، وهى دولة نفطية أخرى تشترك معها فنزويلا فى عضوية منظمة الأوبك، ولديها أجندة دعم لدول أمريكا اللاتينية، وتسعى دوما إلى التقرب من الأنظمة والحكومات المعارضة للولايات المتحدة الأمريكية، مثل بوليفيا. وقد قامت كل من فنزويلا وإيران فى عهد تشابيث، ومحمود أحمدى نجاد بتحالف قوى(٣٦)، لا يزال سارى المفعول، على الرغم من فقدانه القوة، هناك مع جوايدو، بعدما ندد بوجود حزب الله فى فنزويلا. وفى خضم الأزمة، اجتمعت اللجنة الثنائية الإيرانية - الفنزويلية للتواصل من أجل تعزيز علاقات التعاون بين البلدين(٣٧).

ج - بعض دول أمريكا الجنوبية:

تشكل كوبا، وبوليفيا، ونيكاراجوا فى أمريكا اللاتينية بقايا ما كان ذات يوم تحالف إقليميا كبيرا يجمع شركاء وحلفاء النظام البوليفارى، محور دعم مادورو. وتمكن تشابيث من بناء تحالف إقليمى واسع على أساس قيادته الشخصية، واعتمد مشروعا بديلا للهيمنة الأمريكية بدعم من القدرة المالية الوفيرة التى كان يتمتع بها بفضل ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذى سمح له بإنشاء التحالف البوليفارى لشعوب أمريكا، البديل البوليفارى الأصيل للأمريكتين (Petrocaribe- ALBA)(٣٨)، ووظفهما لمشاريعه القيادية الإقليمية.

بدأت الحركة القومية التى تزعمها تشابيث فى الزوال، منذ عام ٢٠٠٩، حيث تم التخلى عنها من قبل الشركاء والحلفاء (هندوراس فى عام ٢٠٠٩، وباراجواى فى عام ٢٠١٢، والأرجنتين فى عام ٢٠١٥، والبرازيل فى عام ٢٠١٦، وإكوادور فى عام ٢٠١٧، والسلفادور فى عام ٢٠١٩)، وتضاءلت قدرتها الاقتصادية التمويلية بسبب الأزمة الفنزويلية، وفقدت البلاد القيادة الإقليمية والعالمية، بعد اختفاء تشابيث عام ٢٠١٣. ولا يمكن أن يملأ مادوروهذا الفراغ لأمور شخصية واقتصادية، فتعمقت عزلة المشروع البوليفارى فى أمريكا اللاتينية منذ عام ٢٠١٥(٣٩). وقد تزامن هذا مع بداية توجه سياسى جديد فى أمريكا اللاتينية، كما سبقت الإشارة، ترجمت مظاهره فى بزوغ أحزاب وقيادات يمينية، ويمينية شديدة المركزية قادت كولومبيا وشيلى إلى مبادرة الاعتراف بجوايدو، كما انعكس على دور بعض الدول، التى بدأت فى القيام بدور محورى فى الأزمة الفنزويلية، مثل كولومبيا(٤٠).

يتمتع مادورو أيضا بدعم وتضامن العصابات الكولومبية التابعة لجيش التحرير الوطنى (ELN) القوات المسلحة الثورية لكولومبيا (فارك)، وهذا ليس بغريب، حيث تتحرك هذه القوات بحرية فى الأراضى الفنزويلية دون أن تزعجها السلطات أو قوات الأمن فى الدولة الفنزويلية. فالروابط بين جيش التحرير الوطنى والنظام فى فنزويلا مبنية على أسس أيديولوجية. فالعصابات والميليشيات تعلن دوما عن تمسكها بالمفاهيم البوليفارية، وهى منتشرة فى الدول الرئيسة المعروفة باسم قوس مناجم أورينوكو (Orinoco)، وهى منطقة على أرض تعادل مساحتها ١٢,٢٪ من الأراضى الفنزويلية، وتقع هذه المنطقة على الحافة الجنوبية لنهر أورينوكو، وهو المصدر الرئيسى للمياه فى البلاد، حيث يعيش ٥٤٦٨٦ نسمة من السكان الأصليين، حسب آخر تعداد سكانى عام ٢٠١١، وبها تنوع بيولوجى بيئى كبير يتعرض للخطر جراء الاستنزاف المستمر وغير المنظم للموارد الطبيعية الموجودة، وعلى رأسها الذهب الذى لا يتحدث عنه الكثيرون، بالرغم من أهميته التى قد تفوق البترول الفنزويلى، حيث تتهم هذه العصابات بابتزاز الشركات والأفراد للسماح لهم بإخراج الذهب الذى يعد مصدر تمويل أنشطتهم(٤١)، بالإضافة إلى أن فنزويلا تعد ملاذا لهذه العصابات التى يمكن أن تخطط لأعمال فى بلاد أخرى، وعلى رأسها كولومبيا.

تشكل كل من المكسيك وأوروجواى، من ناحية أخرى، محورا ساعيا إلى إيجاد فرص للحوار بين مادورو وجوايدو. وقد عملت كلتاهما فى بداية هذه الأزمة لمصلحة إجراء حوار بين الطرفين، دون المطالبة بإجراء انتخابات جديدة، أو الاعتراف بجوايدو. واعتمدت حكومة أندريس مانويل لوبيث أوبرادور على مبدأ استرادا(٤٢)، القائم على "عدم التدخل"، و"حق الشعوب فى تقرير المصير"، حتى لا تعترف بجوايدو. وأوضح لوبيث أوبرادور أنه "مضى العهد الذى كان يحق لقوى أجنبية خلع أو تنصيب الرؤساء، بحسب أهوائها ومصالحها ورغبتها للهيمنة على الشعوب فعلى. الشعوب تقرير مصيرها، هذا هو الأنسب. فالأمر ليس أن نكون مع أو ضد، إنه مبدأ عدم التدخل والحق فى أن تقرر الشعوب مصيرها". حافظت أوروجواى من جانبها على موقف مماثل لموقف المكسيك، واقتربت من الموقف الأوروبى المتمثل فى طلب التركيز على الحوار، مع البدء فى عملية انتخابات، مع توفير كل الضمانات اللازمة(٤٣).

د - الاتحاد الأوروبى:

كان الموقف الأوروبى واضحا فى عدم تقديم أى دعم لمادورو،

مع التركيز على سياسة الحوار المتزامن مع بداية عملية انتخابية، ومع توفير كل الضمانات اللازمة لنجاحها، وفى الوقت نفسه إنشاء مجموعة اتصال ومنحها مهلة محددة لمحاولة التوصل إلى "حل فنزويلى". هنا، يسعى الاتحاد الأوروبى إلى إيجاد مسارات للحوار، من خلال الاعتماد على لجنة فنية لمواصلة العمل لإتاحة فرص تسمح بالتوصل إلى "حل فنزويلى" لهذه الأزمة.

أخيرا، تجدر الإشارة إلى موقف الفاتيكان الدبلوماسى، لاسيما البابا فرانسيسكو، على وجه الخصوص، الذى اعترف باستعداده للتوسط إذا طلب الطرفان ذلك، فتلقى البابا خطابا من مادورو يطلب فيه الوساطة منه، وقد طلب جوايدو تعاونه لإيجاد طريقة للخروج من الأزمة. وقد أعلن البابا فرانسيسكو أن الفاتيكان لن ينحاز فى هذا الصراع لأى طرف، لأنه يرى أنه ليس من الحكمة إعطاء الحق لطرف بعينه، ولا يرغب فى المشاركة فى وساطة لا تؤدى إلى نتائج إيجابية مقبولة من الطرفين. دون شك، نتج هذا الموقف عن الفشل فى وساطات سابقة أثرت فى وضع الفاتيكان. لذلك، ربما انتظر للقيام بمباركة ما قد يصل إليه الآخرون. لكن بلا شك، ومع كل محاولات عدم التحيز لطرف على حساب الآخر، فإن الرسالة التى وجهها البابا فرانسيسكو إلى مادورو ونشرها كوريرديلا سيرا مهمة جدا. فقد بدأت الرسالة بـ "فخامة السيد نيكولاس مادورو"، ولم تتضمن ذكر كلمة رئيس. بالإضافة إلى ذلك، يؤكد البابا فرانسيسكو فى خطابه أنه لم تتوافر شروط الوساطة المناسبة لكى تتدخل الفاتيكان بشكل يضمن الوصول إلى نتيجة إيجابية(٤٤).

المحور الثالث- المبادرات الدولية والإقليمية لحل الأزمة:

فى هذا المشهد المنقسم من قبل المجتمع الدولى، والتناقضات الداخلية بين مختلف الجهات الفاعلة فى الأزمة، **ظهرت ثلاث مبادرات مختلفة** تسعى إلى حل الأزمة الفنزويلية، هى:

* **مبادرة مجموعة ليما.**
* **مبادرة فريق الاتصال الدولى.**
* **مبادرة مونتفيديو.**

ثلاث مبادرات تسعى إلى حل الأزمة، لكن لا تحمل بين طياتها إجماعا كاملا من البلدان المشاركة فيها على طبيعة الحل الأنسب. **فمجموعة ليما** مؤيدة لجوايدو، وهناك ثلاثة أعضاء لا يعترفون به (المكسيك، وجواياناء، وسانتا لوثيا). لذلك، وقعت ١١ دولة من أصل ١٤ دولة، بعد اجتماعها فى بداية شهر فبراير ٢٠١٩ فى أوتاوا، وأصدرت بيانا أكدت فيه دعمها للرئيس جوايدو، مع تأكيد عدم "استخدام القوة"، وأشارت إلى أن أى مبادرة دبلوماسية يجب أن تهدف إلى وضع خريطة طريق، مع دعم اقتراحات جوايدو الساعية إلى تعزيز الانتقال السلمى الديمقراطى الفورى للسلطة، الذى من شأنه أن يحقق خروج مادورو، والبدء فى عملية انتخابية شفافة وعادلة(٤٥). كما رفضت الحوار مع النظام القائم عادًّة أن مادورو قد استخدم مبادرات الحوار "لتحويلها إلى مناورات لكسب الوقت للبقاء فى السلطة"(٤٦).

أطلقت أوروجواى، والمكسيك، وتجمع الكاريبى (كاريكوم)، من ناحية أخرى، **مبادرة مونتفيديو**، التى تسعى إلى تحقيق السلام فى فنزويلا على أربع مراحل: الحوار الفورى، والتفاوض، والالتزامات، والتنفيذ. اتفقت المكسيك وأوروجواى، استجابة لدعوة أنطونيو جوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، على أن الطريقة الوحيدة لمعالجة الوضع المعقد الذى يسود فنزويلا هى الحوار من أجل التفاوض، من منظور احترام القانون الدولى وحقوق الإنسان(٤٧). وعلى الرغم من أن الحكومة الفنزويلية قد دعت إلى تعزيز هذا الإجراء، فقد كان رد فعل قطاعات المعارضة الفنزويلية، واليمين الدولى للدعوة إلى الحوار أنه تدخل وعدوان على حقوق الشعب الفنزويلى(٤٨).

المبادرة الثالثة هى **مبادرة مجموعة الاتصال الدولية** التى يروج لها الاتحاد الأوروبى. وتلخص الركائز الثلاث التى يستند إليها المقترح الأوروبى، هى: أولا الدعوة إلى إجراء انتخابات حرة، ثانيا: أن الاتحاد الأوروبى لا يعد مادورو رئيسا شرعيا، ثالثا: تأكيد الدول الأوروبية أنه يجب الحفاظ على فرص الحوار مؤكدة الحاجة إلى إجراء انتخابات رئاسية، لأنها ستكون حجر الزاوية فى حل الأزمة، مع العمل على الالتقاء بالأطراف المشاركة فى النزاع بهدف المضى قدما نحو إجراء انتخابات ذات مصداقية فى أقرب وقت ممكن(٤٩).

ما أكدته موجرينى هو أن مجموعة الاتصال الدولية سوف تمدد عملها إلى ما بعد التسعين يوما التى تم تحديدها كحد أقصى عند تشكيلها، نظرا لأن الأعضاء يرون أنهم اتخذوا خطوات مهمة، على الرغم من أنها ليست كافية للوصول إلى حل سلمى وديمقراطى للأزمة الفنزويلية. كما أعلنت مجموعة الاتصال الدولية أيضا عن تشكيل مجموعة فى كاراكاس، التى ستكرس جهودها لتعزيز العمل الإنسانى لمصلحة الفنزويليين. وقال البيان إن "مجموعة الاتصال الدولية ستنشئ مجموعة عمل إنسانية فى كراكاس، وتدعو الجهات المانحة إلى تكثيف إسهاماتها".

لقد أنشأ الاتحاد الأوروبى مجموعة اتصال، ومنحها مهلة محددة لمحاولة التوصل إلى "حل فنزويلى"، من خلال انتخابات رئاسية "حرة، وشفافة، وذات مصداقية". تتكون مجموعة الاتصال من الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى (فرنسا، والمملكة المتحدة، وألمانيا، والبرتغال، وإسبانيا، وهولندا، وإيطاليا، والسويد)، وأعضاء من أمريكا اللاتينية (الإكوادور، وكوستاريكا، وأوروجواى، وبوليفيا). يحاول الاتحاد الأوروبى، دون حرمان المعارضة من الشرعية، الحفاظ على قنوات مفتوحة للحوار، لأن الوضع لا يزال ملتبسا للغاية، مع نهاية غير مؤكدة، واحتمال زيادة التوتر الذى يبشر بنتيجة مؤلة. فى هذا السياق، وافقت المجموعة على إرسال لجنة فنية لمواصلة العمل لتوفير فرص تسمح بالتوصل إلى "حل فنزويلى" للنزاع(٥٠).

الخاتمة:

إلى أى مدى تمثل التدخلات الدولية، فى ظل وضع داخلى متأزم، مخرجا من الأزمة؟

إن خطورة الأزمة تتطلب معالجة شاملة، وغير مشروطة مبنية على الحوار. على سبيل المثال، مبادرة الوساطة الدبلوماسية التى تقودها أوروجواى والمكسيك، برعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى للوصول إلى حل سلمى، وتفاوضى للنزاع الفنزويلى. لكن هذا الحوار سوف يعتمد -إلى حد كبير- على الإرادة السياسية للمعارضة الفنزويلية، وحكومة مادورو للتوصل إلى اتفاق الحد الأدنى بشأن الأزمة الخطيرة التى لا يمكن السيطرة عليها، والتى تمر بها البلاد.

لكن حتى الآن، تميزت حكومة مادورو بالعناد. فهناك التصرفات التى أساءت إلى سمعتها دوليا، خصوصا فيما يتعلق بملف المساعدات الإنسانية، وعجزها الواضح عن الاستجابة للتحديات الاقتصادية التى تعصف بالبلاد. لا يوفر هذا كله أى حل سياسى على المدى القصير أو المتوسط يسمح بالخروج من الأزمة. وعلى العكس من ذلك، فإن تكثيف العقوبات المالية التى فرضتها كل من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبى قد عزز من شرعية الحزب الحاكم لاستخدامه ذلك فى الترويج للشعارات القديمة المناهضة للإمبريالية العالمية، مما سمح ذلك بتبرير فشل الخطط الاقتصادية المتعددة التى وضعت خلال السنوات الأخيرة بفضل التدخل المباشر للولايات المتحدة لمصلحة المعارضة الفنزويلية، وإضفاء الشرعية على قيادة الحزب الاشتراكى الموحد لفنزويلا (PSUV) التى أصبحت بفضل أوجو تشابيث "اشتراكية القرن الحادى والعشرين"، بل استخدمت لإضفاء الشرعية، وتبرير التعاطف معها فى أمريكا اللاتينية، دون أن تتمكن فى الوقت الحالى من طرح رؤية تعبر عن موقف معتدل ومصلح للأوضاع المتردية.

وإذا كان الحل السلمى والتفاوضى لا يزال ممكنا، فإن هذا سيعتمد -إلى حد كبير- على قدرة الحزب الحاكم على تقديم تنازلات مهمة، من بينها التوفيق بين أجندة انتخابية تشمل إجراء استفتاء تشاورى، يعد بمنزلة خطوة قبل إجراء الانتخابات العامة، وذلك كله من شأنه أن يسمح بتجديد جميع السلطات العامة، فى إطار الإرادة الجمعية الواعية بخطورة الانزلاق نحو العنف. أما إذا انتهى الأمر بالعزوف عن الحلول السلمية، والعناد المستمر، الذى سوف يفرض نفسه على النسيج السياسى للحزب الحاكم، فإن شدة العقوبات المالية ستسرع من التدهور الاقتصادى للبلاد، مما يؤدى إلى زيادة الأزمة الإنسانية، والانهيار التام للبنية التحتية للخدمات الأساسية مما سيؤدى لزيادة غير مسبوقة فى مستويات الفقر والهجرة الجماعية، التى ستنعكس بطبيعة الحال على الأوضاع الصعبة فى القارة كلها.

ويثور سؤال فى مثل هذه الظروف: إلى متى يمكن للحكومة البقاء على قيد الحياة، دون قاعدتها السياسية والعسكرية التى سوف تتحلل تماما؟

يجب أن نضع فى الحسبان أن هناك موقفا غير مرن للمعارضة الفنزويلية بقيادة جوايدو، حيث تطالب مادورو بالاعتراف بضرورة البدء بعملية انتقالية تؤدى إلى انتخابات رئاسية فورية دون شروط مسبقة، وضمانات لحكومته الرسمية. إذ إنه على الرغم من الاعتراف الدولى الذى حصل عليه جوايدو، فإن هذا لا يعنى الجهل التعسفى، وغير الدستورى للسلطة التنفيذية فحسب، ولكن أيضا جهل بقية السلطات العامة من قبل الهيئة التشريعية المتمثلة فى الجمعية الوطنية، ونقل البلاد إلى حالة من الفوضى التى لا تحمد عقباها.

وفيما تقف القوات المسلحة إلى جانب الحزب الحاكم، نجد المعارضة الفنزويلية لا تتمتع بميزة يمكن من خلالها ممارسة أى شكل من أشكال الضغط على حكومة مادورو، باستثناء ما تفرضه العقوبات الدولية، والتعبئة النشطة الدائمة لأتباعها.

من هذا المنظور، فإن المغامرة التى يقودها جوايدو محفوفة بكثير من المخاطر، لأن تجارب التمرد التى قادتها المعارضة فى الفترة بين أعوام ٢٠١٤ و٢٠١٧ لم تكن مجدية فحسب، بل جلبت أيضا عواقب وخيمة، سياسيا واقتصاديا، على المعسكر المعارض، وتم توجيه الاتهام إلى المعارضة، وتحميلها مسئولية غالبية ضحايا العنف السياسى. فى حين أن الأحياء التى تقطنها الطبقتان الوسطى والعليا، حيث وقع العنف، دمرت بالكامل، ولم تتحقق النتائج المتوقعة، مما أسهم فى فشل هذه المحاولات التمردية، وفى زيادة تفتيت المعارضة، وخلق عدم الثقة والتفكك والتشتت داخل صفوفها.

ما هو الدرس المستفاد من هذه التجربة إذن؟، وهل القطاعات الأكثر تطرفا فى المعارضة الفنزويلية مستعدة للعودة إلى الشارع، مع الأخذ فى الحسبان المحاولات الفاشلة فى عامى ٢٠١٤ و٢٠١٧؟.

يبدو أن المعارضة عليها الاعتماد على نجاح الضغط الدولى. وفى حالة فشلها وحلفائها الدوليين فى الوفاء بوعود التغيير الفورى الذى روجته لجزء من المجتمع الفنزويلى، فإن خطر فقدان المكانة، ونزع الشرعية سيكون باهظ الثمن بالنسبة لها، وسينتهى بها الأمر إلى استبعادها كخيار سياسى، ودخولها حالة من العجز والإحباط ستنعكس على الأمل الذى أيقظته فى عيون أتباعها. ففى هذه المرحلة، يبدو أن إمكانية التدخل العسكرى، كخيار أخير، هى البديل الأكثر قابلية للتطبيق من جانب المعارضة، لكنه من شأنه أن يغرق المجتمع الفنزويلى فى حالة من الفوضى، مما يؤدى أيضا إلى نتائج لا يحمد عقباها تعم المنطقة بأسرها.

أما عن الحرب والصراع بين القوى الكبرى، فإن التجارب فى العراق، وليبيا، وسوريا، وفى مناطق أخرى من العالم، قد أظهرت أنه حل غير ناجز، إذ إن التدخلات العسكرية الدولية لا تضمن تغيير نظام أو استقرارا سياسيا يبشر بازدهار اقتصادى مأمول. فقد أظهرت هذه التدخلات، ومحاولات حسم الأمور بين القوى الكبرى بهذه الطريقة عكس ذلك تماما. فالتجربة فى هذه البلدان أثبتت أن مجتمعاتها لا تزال تعانى عواقب العنف السياسى، وعدم الاستقرار الاقتصادى، وهشاشة المؤسسات، التى كانت التغييرات المفاجئة تهدف إلى إسقاطها. كما يتوهم قاصر نظر من المعارضة أن التدخل العسكرى فى فنزويلا سيكون "سريعا" مع "حد أدنى" من الأضرار الجانبية، متناسيا الحقيقة القاسية التى فرضت نفسها، وميزت نزاعات القرن الحادى والعشرين: الإبادة الجماعية، والنهب، والعنف، والنازحين

بسبب الحرب والفوضى على نطاق واسع، والتى طالت مناطق أخرى كان يعتقد أنها بمأمن من هذا كله، وهو أمر صعب أن تتحمله الدول الكبرى فى الوضع الحالى.

بالتالى، إذا كان هناك حل للأزمة الفنزويلية الطويلة، فيجب أن يكون هذا الحل سياسيا فقط. ويمثل فريق الاتصال الدولى، فى الوقت الحالى، البديل الأفضل للوساطة الدبلوماسية الموثوق فيها للتوصل إلى حل سلمى ومتفق عليه. وبالفعل، قبل الحزب الحاكم المساعى الحميدة بهذه المبادرة، حتى لو كان فى هذه المجموعة دول لا تعترف بشرعيته، مثل الدول الأوروبية المشاركة، التى تدعم جوايدو. ومن المفارقات أن هذا الأخير يرفض وساطة فريق الاتصال الدولى، ويصر على الطريقة الأحادية غير المشروطة التى تفرضها الولايات المتحدة ومجموعة ليما، التى انحازت أخيرا لتوجهات واشنطن.

ولكن إذا كان ذلك عاجلا أو آجلا، وبعيدا عن الإهانات والإقصاءات غير المبررة، فإنه يتم فرض العقلانية والرغبة فى التوصل إلى حل سلمى عن طريق التفاوض والتخلى عن فكرة الصراع، وينبغى أن يحظى ذلك بدعم جميع الأطراف المعنية جميعا. فى هذا السياق، ليس من المستحيل على مجموعة الاتصال الدولية، بوصفها وسيطا حقيقيا، أن تضم الولايات المتحدة، وروسيا، والصين كعضوين على طاولة المفاوضات، الأمر الذى سيؤدى، دون شك، إلى مفاوضات طويلة الأمد أكثر تعقيدا. ولكن ربما يكون هذا هو السبيل الوحيد الذى يمكن أن يوفر الخيار غير المرغوب فيه، وهو الدخول فى نزاع مسلح يصب فى مصلحة من ينتج السلاح فحسب، ويستفيد من حالة الفوضى، التى تسهل له الاستيلاء على الموارد الطبيعية بأثمان زهيدة(٥١).

فى نهاية الأمر، سيتم تحديد مستقبل فنزويلا فى شوارعها ومؤسساتها. أما المجتمع الدولى، فهو يمارس ضغوطا –ويبدو جادا– ولكنه غير حاسم. فالجهات الفاعلة الدولية ليست حاسمة، لأن قدرتها على التأثير فى الواقع الفنزويلى محدودة. لقد ألمحت واشنطن إلى إمكانية التدخل العسكرى، بالرغم من أن كل شىء يشير إلى أنها استراتيجية لزيادة الضغط أكثر على النظام فى فنزويلا من مجرد كونها مبادرة يتم التفكير فيها بجدية.

يبدو التدخل العسكرى الأمريكى معقدا، ومرهقا، وغير مجد من الناحية الاقتصادية. وإذا أقدمت الولايات المتحدة على هذا، فإنها قد تخاطر بفقدان جزء كبير من الدعم الدولى فى سياستها تجاه نظام مادورو، حيث تقترح كل من بلدان أمريكا اللاتينية، والاتحاد الأوروبى العمل على حل سلمى للأزمة، ودعم هذا التوجه الأكثر فاعلية، والأقل تكلفة، من الناحيتين الاقتصادية والإنسانية، عن الذى تدعمه حزمة العقوبات التى اتخذتها إدارة ترامب، خاصة تلك المتعلقة بتجميد عائدات النفط الفنزويلية. وكلما زادت الولايات المتحدة من تلك العقوبات، كان هامش تحرك نظام مادورو محدودا. لذلك، كانت أكبر طعنة تلقاها نظام مادورو أخيرا هى حزمة العقوبات ضد شركة النفط الحكومية (PDVSA)، التى جمدت أموالها فى واشنطن، والتى تبلغ قيمتها نحو ٧٠ مليار دولار، وقد كان ذلك بمنزلة قنبلة هزت النظام، الذى تتراكم لديه خسائر من الصادرات تقدر بنحو ١١ مليار دولار، وفقا لمستشار الأمن القومى الأمريكى، جون بولتون(٥٢). لذلك، فإن هذه الحدود المهمة لقدرة الولايات المتحدة هى أكثر فاعلية من التدخل المباشر فى فنزويلا، وأكثر وضوحا بالنسبة للاتحاد الأوروبى ودول أمريكا اللاتينية، وكذلك بالنسبة لروسيا، والصين بسبب البعد الجغرافى، والافتقار إلى الوسائل المادية والاقتصادية وتقنية (حالة روسيا)، والافتقار للإرادة فى المشاركة فى صراع (حالة الصين).

على الرغم من أن المجتمع الدولى يمكن أن يكون حاسما فيما يتعلق بالمستقبل الفنزويلى، فإن ما يحدث داخل البلاد سيكون أكثر حسما. فاحتمال انهيار دعم النظام (خاصة الدعم العسكرى) فى مواجهة الضغط الدولى والوطنى المزدوج، خلال هذا العام، سيكون أكثر جدوى من أى وقت مضى لتحريك الأمور نحو التفاوض الذى يعد الحل الأفضل لفنزويلا فى هذا السياق، كما أن المساعدات الإنسانية، التى تحاول البلدان التى اعترفت بجوايدو إيصالها إلى فنزويلا، يمكن أن تكون مزعزعة للاستقرار –إلى حد كبير– خصوصا فى حالة رفض وإعاقة وصول هذه المساعدات من قبل مادورو. كذلك تشكل الخلافات العسكرية القوية حجر عثرة، عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرار بشأن كيفية الوصول إلى حل مناسب. من ناحية أخرى، فإن الاستراتيجية المتبعة من جوايدو، المتمثلة فى سياسة العفو، وقوانين التسامح، وبناء الجسور مع القطاعات المعارضة المؤيدة لتيار تشابيث، والقوات المسلحة، ووعده بدفع ديون النظام مع الصين وروسيا تعد من الصعوبة بمكان على مادورو.

وتمتلك حكومة فنزويلا، سواء فى عهد تشابيث، أو فى عهد الحكومة الحالية، مع المعارضة المناهضة لتشابيث حالة شبيهة بحرب استنزاف ممتدة تصب فى مصلحة تيار الأخير، ويواصل الطرفان اليوم الحرب نفسها. لكن، على العكس من الجولات السابقة، **يبدو أن التوازن يميل لمصلحة المعارضة فى هذه الجولة**. فما وجه الاختلاف عن جولة ٢٠٠٢/٢٠٠٣، أو ما حدث بين أعوام ٢٠١٤ و٢٠١٩؟ **لدينا ثلاثة عوامل تمكننا من الإجابة عن هذا التساؤل:**

* تعد هذه الجولة مصدر قوة المعارضة فى اتحادها وترابطها، من خلال خريطة طريق تخلو من الخلافات الداخلية الجوهرية حول الاستراتيجية، أو من يجب أن يتولى القيادة، لأن هناك توافقا على جوايدو.

* وضع المجتمع الدولى، كما لم يحدث من قبل، نفسه إلى جانب المعارضة، فأغرق فنزويلا فى عزلة غير مسبوقة.

* وُلد ضغط داخلى قوى، نتيجة للتعبئة الشعبية التى تعانى الأزمة التى تؤثر، بشكل مباشر، فى حياتها اليومية، والعزلة الدولية الناتجة عن الممارسات غير الرشيدة، والمعاناة الإنسانية التى ولدت مشكلات إقليمية ودولية متمثلة فى الهجرة، مما أدى إلى فقدان الدعم الشعبى للحكومة كنتيجة مباشرة للأزمة الاقتصادية العميقة.

نتيجة لكل ما سبق، يبدو أن الانقسامات داخل الحزب

الحاكم والقوات المسلحة تتزايد، بالتوازى مع الضغوط على الحكومة، مما يقلص مجال حركتها للبحث عن حلول للمشكلات المتراكمة يوم بعد آخر.

من الواضح أن سكان فنزويلا لديهم احتياج لمعونات إنسانية عاجلة، ويعيشون فى هذه اللحظة أسوأ أزمة اقتصادية تمر بها البلاد، مما يؤدى إلى وضع أكثر خطورة كنتيجة مباشرة للعقوبات النفطية، التى تشكل حظرا فعليا على البقية الباقية من الاقتصاد الفنزويلى المتردى، علاوة على العزلة الدولية، التى تعاقب عليها إدارة مادورو، لدفعها للخروج من السلطة، وحل الأزمة، التى تسيطر على البلاد(٥٣). لكن هناك من القوى الداخلية المسيطرة على الموارد الطبيعية من تريد ضمانات تمكِّنها من الاستمرار، ولو بميزات أقل، فى إدارة مصادر الدخل القومى، وهذه معضلة لا تقل عن تلك التى يواجهها الرئيس مادورو، وهى ليست معضلة سهلة. فكل المشكلات تمثل تحديا لقوته وقدرته على الصمود، مما يعرض مصير الدولة لكارثة نأمل فى أن تستدركها المبادرات المقترحة والمفاوضات.

الهوامش :

1- China y su influencia en Latinoamérica, El Centro de Estudios Estratégicos de la Academia de Guerra de Chile, 21/09/2018 Santiago de Chile. https://bit.ly/2IegPEN07-07-2019

2- Venezuela en el tablero de las grandes potencias - Opinión Infodefensa Américahttps://bit.ly/31zg4h0 11-06-2019

3- Maritza BARRIOS / Marcelino BISBAL Editores, Búsqueda de Alternativas Políticas a la Crisis de Venezuela, Seminario Internacional, Universidad Católica Andrés Bello / Conferencia de Provinciales en América Latina y El Caribe- CPAL / Ausjal / Antonio Ruiz de Montoya Universidad Jesuitas Primera edición 2019, Venezuela. https://bit.ly/2wTdHYo07-07-2019

4- Carlos A. Romero, Venezuela y Estados Unidos: ¿una relación esquizofrénica?, Este artículo es copia fiel del publicado en la revista NUEVA SOCIEDAD No 206, noviembre-diciembre de 2006, ISSN: 0251-3552, . https://bit.ly/2WEUJ7j07-07-2019

5- Edmundo González Urrutia, La crisis venezolana y el tablero internacional. Instituto Parlamentario Fermín Toro. 5-02-2019 https://bit.ly/2JE6fq0. 10-07-2019.

6- Idem.

٧- مجموعة مكونة من ١٤ دولة (الأرجنتين، والبرازيل، وكندا، وتشيلى، وكولومبيا، وكوستاريكا، وجواتيمالا، وجويانا، وهندوراس، والمكسيك، وبنما، وباراجواى، وبيرو، وسانتا لوثيا).

8- La cifra de venezolanos que han salido del país alcanza los 3,4 millones, La cifra de venezolanos que han abandonado su país alcanza los□3, 4millones, según las agencias de la ONU para los refugiados (ACNUR) y los migrantes (OIM). 22 de febrero de 2019. https://bit.ly/2ILpI7I07-07-2019

9- Gloria Helena Rey, ¿Por qué hay 'crímenes del odio' contra los inmigrantes?, 07 de septiembre 2018,https://bit.ly/2NYFbCK07-07-2019

10- El líder opositor Juan Guaidó se autoproclama presidente de Venezuela con el beneplácito de EEUU https://bit.ly/2TavMuz 12-07-2019

11- CONSTITUCION DE LA REPUBLICA BOLIVARIANA DE VENEZUELA, Gaceta Oficial Extraordinaria N° 36.860 de fecha 30 de diciembre de 1999. https://bit.ly/2ViLmcM 07-07-2019

12- https://bit.ly/2Wz0b6X07-06-2019

13- Sergio Casal, Por qué Juan Guaidó no es el presidente legítimo de Venezuela, https://bit.ly/2MWXk8i07-07-2019

14- Loslíderesdela oposición quehansidodiezmadosporelchavismo.https://bit.ly/2Ie4tfN07-07-2019

15- https://bit.ly/2Rh0yBH&.https://bbc.in/2XSBOlK07-06-2019

16- Grupo de Lima no reconocerá a Nicolás Maduro como presidente de Venezuela. El Mundo19 Dic 2018 - redacción internacionalhttps://bit.ly/2QEN0D8 . 11-07-2019

17- El Grupo de Lima, sin México, no reconocerá un nuevo gobierno de Nicolás Maduro. https://bit.ly/2MMJRzu11-07-2019

18- Maduro asegura que Trump está obsesionado por el petróleo venezolano.https://bit.ly/2REvjzi07-06-2019

19- El petróleo, la otra gran batalla que enfrenta a Caracas y Washington. https://bit.ly/2ICYUGO07-06-2019

20- El 'boom' del fracking convertirá a EEUU en exportador neto de petróleo en cuestión de meses. https://bit.ly/2XcFVMG11-07-2019

21- Nicholas Casey y Clifford Krauss, La industria petrolera de Venezuela está tan mal que ahora le compra crudo a Estados Unidos. 20 de septiembre de 2016.https://nyti.ms/31wc68V11-07-2019

٢٢- جيمس أوليفانت، تحليل، خسارة الأغلبية بمجلس النواب تزيد الجمهوريين ارتباطا بترامب:

https://bit.ly/2XcG7vo11-07-2019

٢٣- شوقى الريس، وزير الخارجية الإسبانى: الحل السياسى هو المخرج الوحيد من الأزمة الفنزويلية، وقد أكد بوريل لجريدة الشرق الأوسط رفض بلاده القاطع لأى تدخل عسكرى، أول مارس ٢٠١٩، رقم العدد١٤٧٠٣.

https://bit.ly/2WOocff11-07-2019

24- Pedro Sánchez reconocerá a Guaidó "en ocho días" si Maduro no convoca "elecciones libres" en Venezuela. https://bit.ly/2MxETDa07-06-2019

25- La UE respalda la legitimidad de la Asamblea Nacional sin entrar en reconocimientos. EFEBruselas24 ene. 2019https://bit.ly/2IdJEky11-07-2019

26- El Gobierno de Maduro acusa a Mogherini de sesgo que propicia conflicto. EFEC-aracas29 mar. 2019. https://bit.ly/2KWdwnF&@penfold_michael (La decisión de Europa plantea unos dilemas reales para Maduro. En ningún momento reconoce y tampoco le pide que “convoque” a elecciones como han afirmado algunos pues no tiene esa potestad. Solo pide que “acepte” nuevos comicios. Reconoce sólo a la AN como legítima y democrática).13:04 - 26 ene. 2019. https://bit.ly/2ILqEsK11-07-2019

27- Austria mantiene su rechazo a reconocer a Guaidó: "No reconocemos gobiernos". europapress/internacionalhttps://bit.ly/2XKe6Iy&Diecinueve países de la UE reconocen ya a Guaidó como presidente interino de Venezuela. ABC

MadridActualizado:04/02/2019 19:05h.https://bit.ly/2IH9gFB11-07-2019

28- Declaración de la Alta Representante en nombre de la UE sobre la situación en Venezuela.Consejo de la UE Comunicado de prensa 26.1.2019 15:55. https://bit.ly/2Ic7Unc11-07-2019

29- María R. SAHUQUILLO, Petróleo, armas y geopolítica: la apuesta de Rusia por la Venezuela de Maduro. El Gobierno ruso y empresas estatales han gastado millones en convertir a Caracas en un aliado estratégico. Si el régimen chavista cae, Moscú tiene mucho que perder. https://bit.ly/2GgyhYT11-07-2019

30- María Camila Hernández, Venezuela, escenario de confrontación geopolítica y económica de las potencias, http://www.institutodeestrategia.com/. https://bit.ly/2XZ5IWc11-07-2019

31- Jorge Arreaza, ministro de Asuntos Exteriores de Venezuela, habla en el Consejo de Seguridad. División en el Consejo de Seguridad con respecto a Venezuela. https://bit.ly/2B4BAyQ11-07-2019

٣٢- جوايدو يعلن استيلاءه على أصول شركة النفط الفنزويلية فى واشنطن، تاريخ النشر ١٦ مارس ٢٠١٩:

https://bit.ly/2HoEEdO11-07-2019

33- Ana Palacio, Lo que dice Venezuela acerca de Rusia, (por "No hay vacío (de las potencias occidentales) en Venezuela y Rusia está retrocediendo. Europa debería tomar nota"). https://bit.ly/2XPHHk011-07-2019

34- Wang: la interferencia extranjera llevaría "la ley de la selva" a Venezuela. EFE08/03/2019 - 05:35h https://bit.ly/31wop5d12-07-2019

35- Félix Arteaga. Turquía: ¿golpe militar o levantamiento de militares?,Comentario Elcano de estudios internacionales y estratégicos 36/2016 - 16/7/2016https://bit.ly/2icIKHf12-07-2019

36- Carlos Malamud y Carlota García Encina. Los actores extrarregionales en América Latina (II): Irán (ARI), ARI Nº 124/2007 - 26/11/2007. Elcano de estudios internacionales y estratégicos.https://bit.ly/2Fkk63J12-07-2019

37- Luis Almagro: "Irán y Hezbollah tienen sólida base de operaciones en Sudamérica en alianza con la narcodictadura de Nicolás Maduro"El secretario general de la Organización de Estados Americanos (OEA) advirtió que si fracasan los intentos de restablecer la democracia en Venezuela, "representa una victoria para el terrorismo, la delincuencia transnacional organizada"5 de junio de 2019.https://bit.ly/2F8ax7R12-07-2019

38- ALBA, CELAC, Mercosur, Unasur y Petrocaribe crearán mercado común, La Alianza Bolivariana para los Pueblos de Nuestra América (ALBA), el Mercado Común del Sur (Mercosur), la Comunidad de Estados Latinoamericanos y Caribeños (CELAC), la Unión de Naciones Suramericanas (Unasur) y Petrocaribe crearán un mercado común para fomentar la producción sostenible en la región latinoamericana y caribeña. https://bit.ly/2Kixs4x12-07-2019

39- Carlos Malamud, El liderazgo en América Latina tras la muerte de HugoChávez. América LatinaComentario Elcano 21/2013. Fecha: 11/3/2013. https://bit.ly/2wOG6iq12-07-2019

40- Carlos Malamud. ¿Hacia dónde gira América Latina?19/12/2018. https://bit.ly/2KhINBF13-07-2019

41- Rafael UZCATEGUI / Marinna Belalba BARRETO. Arco minero del Orinoco: la crisis de la que pocos hablan en Venezuela.

En 2016 se aprobó la extracción de minerales en una superficie que equivale al 12,2% del territorio nacional, donde habitan 54.686 personas indígenas y tiene una gran diversidad ecológica.https://bit.ly/2x3yAzJ. 12-07-2019

٤٢- ظهر هذا المبدأ عام ١٩٣٠، خلال الموقف الذى اتخذه فى العام نفسه خينارو استرادا، وزير الخارجية المكسيكى فى ذلك الوقت حيث رفض الاعتراف بالحكومات التى تتولى السلطة، من خلال وسائل غير دستورية، لأن الحكومات القوية استفادت من هذه الممارسة للحصول على مزايا على حساب الدول الضعيفة. وهذا المبدأ يعزو حق تقرير المصير للشعوب، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للبلاد.

Jorge, Palacios Treviño. LA DOCTRINA ESTRADA Y EL PRINCIPIO DE LA NOINTERVENCIÓN. https://bit.ly/2kPAG3m&Juan Manuel, Martínez Fernández. La 'doctrina Estrada' y Venezuela.https://bit.ly/2F8UTcf12-07-2019

43- Eliana Gilet. Qué es la 'doctrina Estrada', el principio por el que México rechaza intervenir en Venezuela.https://bit.ly/2IQoJqd13-07-2019

44- Un diario italiano filtra fragmentos de una carta escrita por el Papa al «señor Maduro». ABC Internacional. https://bit.ly/2BvoBq0& Filtrada una carta secreta del papa Francisco que contiene un duro reproche a Nicolás MaduroUn extracto de la misiva ha sido publicado por "Il Corriere della Sera", el principal diario italiano.INTERNACIONAL13/02/2019 18:10 CET | Actualizado 13/02/2019 18:20 CET.https://bit.ly/2XeJrpC13-07-2019

45- Declaración de Ottawa por Venezuela, Embajada de Canadá en Venezuela. Fecha de la última modificación:2019-03-14.https://bit.ly/2XPIzVO&Grupo de Lima pide un cambio pacífico de gobierno en Venezuela. La Nación.https://bit.ly/31we4Gl13-07-2019

46- Maduro, más aislado que nunca. Semana 2/5/2019https://bit.ly/2F8BIzj13-07-2019

47- Estas son las 4 etapas del Mecanismo de Montevideo para solucionar la crisis política en Venezuela. Actualizado 07/02/2019 10:46:25 CET. MONTEVIDEO, 7 Feb. (Notimérica). https://bit.ly/2GdvBfl13-07-2019

48- Qué establece el Mecanismo de Montevideo y por qué se abandonó. Telesur, Publicado 7 abril 2019.https://bit.ly/2U4l4p813-07-2019

49- Consejo de la Unión Europea, Grupo Internacional de Contacto sobre Venezuela, Bruselas, 31 de enero de 2019(OR. en) 5958/19 COLAC 12 CFSP/PESC 79.https://bit.ly/2UFnPhm13-07-2019

50- El Grupo Internacional de Contacto, listo para una misión de alto nivel en Venezuela. Agencias | Redacción07/05/2019 "El grupo está listo para presentar y discutir opciones concretas para una solución pacífica y democrática a la crisis", indica la declaración de la tercera reunión del foro. https://bit.ly/31tv1RS13-07-2019

51- Lenin Bandres, El conflicto venezolano y su dimensión internacional, 15/02/2019 https://bit.ly/2NU7dnv. 10-07-2019.

52- Yolanda MONGE, Francesco MANETTO. EE UU utiliza el petróleo para asfixiar al régimen de MaduroWashington presiona a Caracas congelando todos los fondos de la petrolera PDVSA en Estados Unidos. Maduro asegura que responderá a la medida emprendiendo acciones legales. El País, Washington / Caracas 29 ENE 2019 - 19:19CET. https://bit.ly/2UjQXuc13-07-2019

53- Luis Vicente LEÓN. ¿Punto de quiebre?La estrategia también puede buscar un "momentum" en el que los militares no acepten una orden de repeler los grupos de ayuda, provocando la implosión..., El Universal. 10/02/2019 05:00 am https://bit.ly/2KjHXnY13-07-2019